

الأسباب والنتائج السياسية للعنف الانتخابي في افريقيا جنوب الصحراء

أ.م.د. جمال طه علي
الجامعة العراقية - كلية القانون والعلوم السياسية

Causes and political consequences of electoral violence in sub-Saharan Africa

Asst.Prof. Jamal Taha Ali
AL-Iraqia University - College of Law and Political Science

المستخلص.

يعد العنف الانتخابي نوع من انواع العنف السياسي الذي شهدته الدول الافريقية بعد مرحلة التحول الديمقراطي عام ١٩٩٠ حيث ان انها لم تستطع ان تتخطى الديمقراطية الانتخابية الى مرحلة التعزيز الديمقراطي ولذا فانها لم تستطع القضاء على الاسباب السياسية لهذا النوع من العنف السياسي مما ادى الى نتائج سياسية خطيرة على تلك الدول ومن هذه النتائج ان العنف الانتخابي قد يؤدي الى انواع أخطر من العنف السياسي كالانقلاب العسكري والحرب الاهلية ، لا بل انه قد يسمح بالتدخلات الاقليمية والدولية لدعم اطراف النزاع مما يؤدي الى تطور النزاع بدلا من حله .

Abstract

Electoral violence is a type of political violence that African countries witnessed after the democratic transition in 1990, as they were not able to go beyond electoral democracy to democratic consolidation, and therefore they were unable to eliminate the political causes of this type of political violence, which led to serious political consequences. Among these results is that electoral violence may lead to more dangerous forms of political violence, such as a military coup and civil war. In fact, it may allow regional and international interventions to support the conflicting parties, which leads to the increase of the conflict instead of resolving it.

مقدمة

عانت الدول الأفريقية عبر تاريخها السياسي من عدة أنواع من العنف السياسي، حيث إن فترة الاستعمار الأوربي لأفريقيا شهدت أعمال عنف سياسي واسعة النطاق، وبعد تحرر الدول الأفريقية ما لبثت تلك الدول أن انتقلت إلى « نظام الحزب الواحد والأنظمة العسكرية » والتي شهدت أنواع مختلفة من العنف السياسي كان آخرها الصراع بين المجتمعات والأنظمة الاستبدادية والتي أدت بالنهاية إلى دخول الدول الأفريقية في مرحلة التحول الديمقراطي. إلا أن هذه المرحلة لم تصل بالدول الأفريقية إلى مرحلة الديمقراطية إذ فشلت أغلب الدول الأفريقية في تحقيق التعزيز الديمقراطي، وبدلاً من أن يؤدي هذا التحول إلى السلام في الدول الأفريقية أدى إلى أن تشهد نوعاً جديداً من أنواع العنف السياسي إلا وهو العنف الانتخابي. حيث إن الدول الأفريقية وعلى الرغم من أنها نظمت انتخابات متعددة الأحزاب وأقامت نوعاً من الديمقراطية الانتخابية إلا أنها لم تستطع أن تتجاوز هذه المرحلة إلى مراحل أخرى متقدمة من التعزيز الديمقراطي، ولذا فإنها لم تصل إلى الديمقراطية إلى الآن لأن الانتخابات أداة مهمة للديمقراطية إلا أنها ليست الديمقراطية ذاتها.

إن العلاقة بين التحول الديمقراطي والانتخابات والعنف الانتخابي علاقة معقدة جداً نظراً للنظرة المثالية بأن الديمقراطية والسلام يعزز أحدهما الآخر حيث تعمل الانتخابات كحلقة وصل بينهما، حيث إن الانتخابات « لا تضمن المنافسة السياسية والمشاركة والشرعية » فحسب بل تسمح أيضاً بالتغيير السلمي للسلطة مما يجعل من الممكن محاسبة المسؤولين من قبل الناخبين، فالانتخابات تسهل الاتصال بين الحاكمين والمحكومين ولها أيضاً أغراض رمزية تتمثل بإعطاء صوت للجمهور، وعلى هذا النحو يتوقع المجتمع الديمقراطي أن يكون مجتمعاً منظماً وغير عنيف، وهذا يفسر جزئياً لماذا أصبحت الانتخابات جزءاً من استراتيجية بناء السلام الدولية التي تربط بقوة بين السلام والديمقراطية. إلا أن عملية التحول الديمقراطي في أفريقيا وما شهدته من أعمال عنف انتخابي كانت وما تزال عاملاً يهدد السلام، مما يستوجب إيجاد حلول للحد من هذه الأعمال.

ويتمثل الهدف من البحث في معرفة أهم الأسباب السياسية للعنف الانتخابي في أفريقيا جنوب الصحراء وتأثير هذا النوع من أنواع العنف السياسي على المجتمعات والدول الأفريقية التي تعاني منه.

وتتأتى أهمية هذا البحث من أنه يتناول ظاهرة تعاني منها معظم المجتمعات الأفريقية، وتؤثر سلباً على نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

أما إشكالية البحث فتتمثل في لماذا لم تحقق الدول الأفريقية السلام على الرغم من أنها دخلت مرحلة التحول الديمقراطي؟ وتتطلب من هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية أهمها: لماذا شهدت الدول الأفريقية جنوب الصحراء أعمال عنف انتخابي؟ وما هي أبرز النتائج المترتبة على مثل هذا النوع من أنواع العنف السياسي؟ وللإجابة على هذه

الإشكالية تنطلق فرضية البحث من انه كلما توفرت الأسباب السياسية للعنف الانتخابي في الدول الأفريقية كلما ازدادت إمكانية ان تشهد الانتخابات فيها عنفا انتخابيا يؤدي الى نتائج سياسية خطيرة على المجتمعات والدول الأفريقية وعلى عملية التحول الديمقراطي في تلك الدول.

وقد تم الاعتماد على « المنهج الوصفي التحليلي » لوصف ظاهرة العنف الانتخابي وتحليل أسبابها وأهم النتائج التي تؤدي إليها .

المبحث الأول

ظاهرة العنف الانتخابي في افريقيا

ان العنف الانتخابي كمصطلح شأنه شأن أي مصطلح في العلوم الاجتماعية قدمت له العديد من التعريفات من قبل الباحثين والكتاب والمختصين والمنظمات . وان الاختلاف حول العنف الانتخابي لا يقتصر على تحديد مفهومه وانما يتعداه الى الاختلاف حول المعايير التي تم تصنيف انواعه بموجبها .

وان العنف الانتخابي لا يقتصر على دولة او قارة محددة وانما قد يحدث في بعض الدول الديمقراطية ، الا ان انتشار هذا العنف في الدول الافريقية حوله الى ظاهرة تسود هذه القارة . ومن اجل معرفة ما المقصود بالعنف الانتخابي ؟ ومدى انتشاره في افريقيا؟ ومن هم ابرز الفاعلين في هذا النوع من العنف ؟ فاننا سنعمد الى تقسيم هذا المبحث الى مطلبين :

المطلب الأول: ماهية العنف الانتخابي

يعد العنف الانتخابي شكلا من اشكال العنف السياسي ، الا ان العنف الانتخابي عن باقي أنواع العنف السياسي من حيث هدفه إذ انه يهدف الى التأثير على سلوك الناخبين و المتنافسين و الموظفين الانتخابيين ومن ثم التأثير على مخرجات الانتخابات . وشأنه شأن أي من المصطلحات الاجتماعية نجد بأنه « لا يوجد تعريف محدد له حيث تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح » .

حيث يعرف ايسكا البرت (البروفيسور في التاريخ الافريقي في جامعة ابيدان) العنف الانتخابي على انه « جميع اشكال الاعمال او التهديدات المنظمة – الجسدية والنفسية والهيكلية – التي تهدف الى تخويف وايداء وابتزاز أصحاب المصلحة من السياسيين قبل واثاء وبعد الانتخابات بهدف تحديد او تأخير او التأثير على العملية الانتخابية »⁽¹⁾ .

أما جيف فيشر (الباحث في المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية) فيعرف العنف الانتخابي على انه « فعل عشوائي او منظم يسعى الى تحديد او تأخير او التأثير بأي طريقة على العملية الانتخابية من خلال التهديد ، ترهيب لفظي ، كلام يحض على الكراهية ، معلومات مضللة ، اعتداء جسدي ، القسر ، الابتزاز ، او تدمير الممتلكات والاعتقال »⁽²⁾ .

ويختلف تعريف البرت عن تعريف فيشر بأنه لا يعتبر العنف الانتخابي عملا عشوائيا .

(1) J. Shola Omotola , Explaining Electoral Violence in Africa's New Democracies , Paper Presented at the 27th Annual Conference of the Nigerian Political Science Association (NPSA) , Heald at Benue State University , Nigeria , 19-16 November 2008 , P.3 .

(2) Teemu S. Meriläinen , Electoral Violence as a Side Product of Democratization in Africa The Cases of Nigeria, Kenya and Zimbabwe , Master's thesis , University of Helsinki , Department of World Cultures , October 2012 , P.5 .

ويرى ساندي اوشوش ان العنف الانتخابي هو « أي محاولة (في أي مرحلة من مراحل العملية الانتخابية) للفساد او التأثير او تحديد نتيجة الانتخابات والتي يمكن ان تؤدي الى الحاق الضرر بالانتخابات يمكن القول بانها ترقى الى مستوى العنف الانتخابي»^(٣).

ويعرف البعض العنف الانتخابي على انه « الأفعال والتهديدات التي تنطوي على الاكراه او التخويف او الضرر الجسدي والتي ترتكب للتأثير على العملية الانتخابية او التي تنشأ في سياق المنافسة الانتخابية»^(٤).

ووفقا لكاثلين كلاوس الباحثة المتخصصة في العنف الانتخابي في جامعة سان فرانسيسكو فان العنف الانتخابي « هو نوع من العنف السياسي والذي فيه تكون ديناميات المنافسة الانتخابية هي التي تشكل دوافع الجناة وتحديد الأهداف وشكل العنف المادي»^(٥). أما اوغانديا بابا فقد عرفوا العنف الانتخابي في بحثهم الموسوم (العنف الانتخابي وفاق التعزيز الديمقراطي في نيجيريا) على انه « كل انواع المظاهرات والشغب والاشتباكات الحزبية والاعتقالات السياسية والحرق العمد والاختطاف التي تحدث قبل واثناء وبعد الانتخابات»^(٦).

ويلاحظ على التعريفين السابقين انهما يختزلان العنف الانتخابي في العنف المادي ولا يتطرقان الى العنف المعنوي والتهديد باستخدام القوة كنوع من أنواع العنف الانتخابي . أما الأمم المتحدة فانها في الكتيب الخاص ب (توجيهات سياسة الأمم المتحدة بشأن منع وتخفيف العنف المرتبط بالانتخابات) الصادر عام (٢٠١٦) وضحت بأن العنف الانتخابي هو شكل من أشكال العنف السياسي وهو « غالبا ما يكون مصمما للتأثير على نتيجة الانتخابات وبالتالي توزيع السلطة السياسية»^(٧). في حين يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) العنف الانتخابي على انه « الاعمال او التهديدات بالاكراه والاذى الجسدي التي ترتكب لتؤثر على العملية الانتخابية أو التي تنشأ في سياق المنافسة الانتخابية»^(٨).

أما بالنسبة الى الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) فانها تعرف العنف

(3) Gain Yoroms , Electoral Violence Arms Proliferations and Electoral Security in Nigeria : Lessons from the Twenty – Fifteen Elections for Emerging Democracies , in , <https://inecnigeria.org/wp-content/uploads/02/2019/Conference-Paper-by-Gani-Yoroms1.pdf>.

(4) Election , Violence and Conflict Prevention , Summary Report , United Nations Development Program , Barcelona , Spain , 2011 , P.14 .

(5) Kathleen Klaus , Political Violence in Kenya , Land , Electios and Claim-Making , Cambridge University Press , United Kingdome , 2020 ,P.11 .

(6) Olowojolu Olakunle et. al. , Trends in Electoral Violence in Nigeria , Journal of Social Sciences and Public Policy, Vol.11, No.1, Centre for Promotion of Educational and Scientific Research , Nigeria , 2019 , P.39 .

(7) Preventing and Mitigating Electionrelated Violence , Department Of Political Affairs , United Nations , 1/June/2016 , P.1 .

(8) Basil Chijioke Onuoha , Ethnicity and Electoral Violence in Africa: An Elite Theory Perspective , International Journal of Social Sciences , Vol.3 , Issue.2 ,New Delhi , September / 2017 , Pp. -212 213 .

الانتخابي على انه « جانب من جوانب العنف السياسي الذي يشمل العنف الجسدي والترهيب القسري المرتبط بالانتخابات القادمة او بنتائج الانتخابات المعلنة »^(٩).

ويرى بعض الكتاب ان ظاهرة العنف الانتخابي ترجع الى نظرية (الحرمان النسبي) حيث توجد فجوات بين التوقعات والقدرات (أي نقص في القدرات لتلبية التوقعات المتزايدة) وهذا يخلق الإحباط الذي يتطور الى غضب وعندما يصل الغضب الى عتبة عدم التسامح ينفجر العدوان ليتحول بعد ذلك الى اعمال عنف^(١٠).

ويمكن عد العنف الانتخابي فرعا من فروع العنف السياسي وبالتالي فإنه يشبه العنف الاثني والتمرد والحرب الاهلية او بدلا من ذلك يمكن اعتباره نوعا من المخالفات الانتخابية وبالتالي يكون اكثر شبها بتزوير الانتخابات و شراء الأصوات وأشكال أخرى من التزوير الانتخابي^(١١). حيث هنالك من يربط مفهوم العنف الانتخابي بمفهوم الاحتيال والتزوير الانتخابي و يعرف العنف الانتخابي على انه « الشكل الأكثر قتلا من الاحتيال الانتخابي وهو يمثل الجهود السرية لتشكيل نتائج الانتخابات »^(١٢).

ويمكن تقسيم العنف الانتخابي الى عدة أنواع ووفقا لعدة معايير أهمها : -

المعيار الأول : حسب التوقيت

هنالك ثلاثة أنواع للعنف الانتخابي من حيث وقت وقوعه

أ- عنف سابق للانتخابات

ب- عنف أثناء الانتخابات

ج- عنف لاحق للانتخابات

وهنالك من يقسم أنواع العنف الانتخابي حسب الجدول الزمني للانتخابات

وكالاتي^(١٣):

أ- صراع الهوية : وهو الصراع اثناء عملية تسجيل الناخبين ، عندما لا يستطيع اللاجئون او النازحين قسريا بسبب النزاع ان يسجلوا بسبب عدم قدرتهم على اثبات هوياتهم .

ب- صراع الحملات الانتخابية : حيث يسعى الخصوم الى تعطيل الحملات الانتخابية وترهيب الناخبين والمرشحين واستخدام التهديدات والعنف للتأثير على المشاركة في الانتخابات .

ج- صراع الاقتراع : وهو العنف الذي يجري اثناء عملية الاقتراع .

(9) Monitoring Mitigating Electoral Violence , National Democratic Institute for International Affairs , United States , 2014 , Pp. 8-7 .

(10) Gani Yoroms , Electoral Violence : Arms Proliferations and Electoral Security in Nigeria : Lessons from the Twenty-Fifteen Elections for Emerging Democracies , on : <https://inecnigeria.org/wp-content/uploads/02/2019/Conference-Paper-by-Gani-Yoroms1.pdf>.

(11) Sarah Birch , Electoral violence: An introduction , Journal of Peace Research , Vol.57 , No.1 , SAGE Publication , USA , 2020 , P. 6 .

(12) Shola Omotola , Explaining electoral violence in Africa's 'new' democracies , African Journal on Conflict Resolution , Vol.10 , No.3 , South Africa , January / 2011 , P.56 .

(13) Jeff Fischer , Electoral Conflict and Violence : A Strategy for Study and Prevention , IFES White Papers , International Foundation for Electoral System , USA , 2002 , P.6 .

- د- صراع النتائج : وهو الصراع الناتج عن الخلاف على نتائج الانتخابات وعدم قدرة الآليات القضائية على حل النزاعات بطريقة عادلة وفي الوقت المناسب .
- هـ - صراع التمثيل : ويحدث أثناء الانتخابات التي تنظم على أساس اللعبة الصفرية حيث يتم استبعاد الخاسرين من المشاركة في الحكم .

المعيار الثاني : حسب القائمين بالعنف

أ- عنف رسمي

ب- عنف شعبي

في كتابه (الحروب ، الأسلحة و الأصوات) يذهب بول كولبير الى ان العنف الانتخابي موجود في الغالب كأداة للمعارضة السياسية الضعيفة في حين ان شتراوس وتايلور في دراستهم المكثفة للانتخابات الافريقية على مدى ١٥ عام وجد شتراوس وتايلور ان شاغلي المناصب هم الجناة الرئيسيون في ١٠٥ من اصل ١٢٤ حالة عنف انتخابي ، لاسيما العنف المرتكب قبل الانتخابات بهدف اغلاق الفضاء السياسي وتغيير نتائج الانتخابات^(١٤) .

المعيار الثالث : حسب نوعية العنف

أ- عنف مادي

ب- عنف معنوي

ج- عنف هيكلي

ويقصد بالعنف المادي هو الحاق الأذى الجسدي للخصوم السياسيين او العاملين في الانتخابات او مكاتب المرشحين حيث تتعرض الأحزاب او هيئات إدارة الانتخابات لهجوم مسلح ، أما العنف النفسي فهو العنف الذي يستخدم ضد المعارضين السياسيين ويؤثر على استعدادهم النفسي والمشاركة في الانتخابات مثل التهديد باستخدام العنف الذي يجبر الناخبين بتغيير سلوكهم حتى بدون ممارسة عنف جسدي صريح ، وبالمقابل فان العنف الهيكلي هو استخدام القوة المؤسسية مثل (السلطة التشريعية او القوى الأمنية) ضد مرشحين وطامحين محددين^(١٥) .

وفضلا عما تقدم حدد ميهلر نوعا اخر من العنف الانتخابي من خلال تحديد دافع اخر للعنف الانتخابي غير التأثير على نتائج الانتخابات ، حيث ان العنف الانتخابي يأتي « للحيلولة دون حدوث الانتخابات وفقا للقواعد الحالية » بمعنى ان العنف لا يستخدم للتأثير على نتيجة الانتخابات بل لافساد العملية الانتخابية نفسها ، والفاعلين لهذا العنف لا يحظون بفرصة الخروج منتصرين في الانتخابات ولهذا يسعون الى افشالها^(١٦) .

(14) Elections, Violence and Conflict Prevention , Barcelona International Peace Centre , Spain , 24-20 / June / 2011 , P.28 .

(15) Mojeed Adekunle Animashaun , Democratization Trapped in Electoral Violence: Is Sub-Saharan Africa a Dangerous Place for Democracy? , Contemporary Journal of African Studies , Vol.7 , No.2 , Institute of African Studies , University of Ghana , 2020 , Pp. 21-20 .

(16) Charles Taylor , Shared Security, Shared Elections Best practices for the prevention of electoral violence , American Friends Service Committee , Philadelphia , July / 2018 , P. 9 .

وفي نطاق بحثنا فإننا سنستخدم مصطلح العنف الانتخابي وفقا للمفهوم الذي قدمه ايسكا البرت لأنه التعريف الأكثر شمولية لمفهوم وأنواع العنف الانتخابي ، حيث عرف العنف الانتخابي على انه « جميع اشكال الاعمال او التهديدات المنظمة - الجسدية والنفسية والهيكلية - التي تهدف الى تخويف وايداء وابتزاز أصحاب المصلحة من السياسيين قبل واثناء وبعد الانتخابات بهدف تحديد او تأخير او التأثير على العملية الانتخابية » .

المطلب الثاني

الديمقراطية الانتخابية والعنف الانتخابي في افريقيا

شهدت قارة افريقيا منذ تسعينات القرن الماضي تحولا من أنظمة الحزب الواحد والأنظمة العسكرية الى أنظمة التعددية الحزبية والديمقراطية الانتخابية ، حيث وقع حدثان تاريخيان في شباط / ١٩٩٠ في القارة الافريقية وهما التخلص السلمي من نظام الحزب الواحد في دولة بنين واطلاق سراح نيلسون مانديلا في جنوب افريقيا فكانت بداية الموجة الثالثة للديمقراطية (كما يصفها هنتجتون) حيث تم اجراء اول انتخابات متعددة الأحزاب في دولة بنين عام ١٩٩١ فاز فيها حزب المعارضة وخلال الخمسة سنوات التالية حدثت انتخابات متعددة الأحزاب في سبعة واربعون بلد افريقي ، فقط أربعة بلدان افريقية بقت بدون انتخابات تعددية حتى عام ١٩٩٧^(١٧).

وقد نجحت الانتخابات المتعددة الأحزاب بإنهاء حالة الصراع في العديد من الدول مثل انتخابات ناميبيا التي قادتها الى الاستقلال وانتخابات جنوب افريقيا عام ١٩٩٤ التي انتهت التفرقة العنصرية ، فضلا عن ان بعض الانتخابات انتهت الحرب الاهلية في العديد من الدول الافريقية مثل انتخابات موزمبيق ١٩٩٤ و سيراليون ٢٠٠٢ وليبيريا ٢٠٠٥ وجمهورية الكونغو الديمقراطية ٢٠٠٦ حيث انتهت هذه الانتخابات عقودا من الحرب الاهلية ، وبالمقابل هنالك دول شهدت انتخابات متعاقبة أدت الى انتقال سلمي للسلطة مثل الانتخابات في بوتسوانا وجزر الراس الأخضر وغانا وموريشيوس والسنغال وزامبيا ، من ناحية أخرى هنالك انتخابات أدت الى عدم الاستقرار السياسي في الدول الافريقية مثل ساحل العاج ٢٠٠٠ وكينيا ٢٠٠٧ وزيمبابوي ٢٠٠٨ بالإضافة الى غينيا بيساو ومالي في ٢٠١٢^(١٨).

وبالرغم من بعض النجاحات التي حققتها الانتخابات في افريقيا الا انه سرعان ما فشلت في تحقيق التعزيز الديمقراطي حيث بدأت تأخذ شكل الديمقراطية الانتخابية فقط فالدمقرطة (التحول الديمقراطي) يكون على ثلاثة مراحل^(١٩):

- ١- التحرير : حيث تنهار الحكومة الاستبدادية .
- ٢- الانتقال : حيث يتم اجراء اول انتخابات متعددة الأحزاب .
- ٣- التعزيز : حيث يتم تعزيز العملية الانتخابية .وقد ربط كل من ونبي تشو وكارولين لوجان بين التعزيز الديمقراطي وإمكانية تداول السلطة من خلال الانتخابات الدورية المتعددة الأحزاب ، وأشاروا الى انه مع ذلك فان العديد من النظم السياسية

(17) Salih Nur , Third wave democratization in post-cold war Africa: The rise of illiberal democracy in comparative perspective , CEU Political Science Journal , Vol.10 , Issue.2-1 , Central European University

, Hungary , February – April 2015 , P.55 .

(18) Elections in the Sub-Saharan Africa: General Trends, Challenges and Opportunities , Report of the Maendeleo Policy Forum held in Accra, Ghana , 18 / August / 2016 , P.29 .

(19) Wondwosen Teshome B. , Democracy and elections in Africa: Critical analysis , International Journal of Human Science , Vol.5 , Issue.2008 , 2 , P.5 .

الانتخابية في افريقيا ما زالت تكافح^(٢٠).

فشلت العديد من الانتخابات في انتاج الديمقراطية في افريقيا بدلا من ذلك انتجت قيادات احتيالية ساهمت في تآكل الشرعية حيث يشير تقرير اللجنة الاقتصادية لافريقيا الى « جودة الانتخابات لا تزال محل شك لدى الكثير من الدول وغالبا ما تكون وسيلة اقل سلمية لنقل السلطة بل انها كانت سببا للصراع »^(٢١).

ان المعايير المؤسسية التي تقيد الديمقراطيات المؤسسية من الحرب بين الدول ممكن ان تعزز كذلك الحل السلمي للنزاعات داخل المجتمعات ، الا ان الملاحظ ان عملية الديمقراطية قد حفزت الصراع العرقي وادت الى ان تقوم الدول بمواجهة الاعتراضات الاثنية والعرقية بالقمع بدلا من التكيف^(٢٢).

وفقا لتقرير حالة الديمقراطية في افريقيا لعام ٢٠١٩ الصادر عن (IDEAS) فان افريقيا هي موطن أكثر من ثلاثة ارباع الديمقراطيات الهشة في العالم^(٢٣).

وبالرغم من ان معظم الدول الافريقية تحولت من الاستبدادية الى التعددية والديمقراطية الانتخابية الا انها لم تتجح في الوصول الى مرحلة الديمقراطية الليبرالية فبدأت توصف من قبل الكتاب الغربيين بأنها (تحولات ديمقراطية غير مكتملة) و (ديمقراطيات غير ليبرالية) حيث ان الديمقراطية في العديد من هذه الدول لم تحقق نتائج مرضية على الرغم من الإصلاحات الدستورية وانتخاب هيئات تشريعية ووجود أنظمة انتخابية ، الا ان كل ذلك لم يؤدي الى ظروف معيشية افضل للمواطنين ولهذا ذهبت اللجنة الاقتصادية لافريقيا (ECAs) في التقرير الثاني عن الحوكمة في افريقيا « منذ الثمانينات جرت العديد من الانتخابات في افريقيا لكن العديد من البلدان لم تكن لديها انتخابات نوعية ، وعلى الرغم من ان هناك تقدم ملحوظ في الحوكمة السياسية في بعض البلدان الا ان التحسينات التي حدثت في دول أخرى اما جرى تخفيفها او عكسها ، وبشكل عام فان التقدم المحرز كان هامشيا »^(٢٤).

لقد كانت الديمقراطية الانتخابية في افريقيا بمثابة ارض خصبة للأنظمة الكليبتوقراطية (حكم اللصوص) * حيث انتشر الفساد في دول القارة ويعد من اكبر التحديات في العديد من البلدان الافريقية ، وان الفساد يقوض الديمقراطية حيث ان الفساد في الهيئات التشريعية يقلل المسائلة ويضعف التمثيل وصنع السياسة ، أما فساد القضاء فيهدد سيادة

(20) Victor AO Adetula , Measuring democracy and 'good governance' in Africa: A critique of assumptions and methods , in , Africa In Focus Governance in the 21st century , Kwandiwe Kondlo and Chinenyengozi Ejiogu (eds.) , Human Sciences Research Council , 2011 , P.16 .

(21) Ibid. , P.18 .

(22) Larry Diamond , Is the Third Wave of Democratization Over ? An Empirical Assessment , Working Papers 236 , The Helen Kellogg Institute for International Studies , University of Notre Dame , USA , 1997 , P.4 .

(23) Ionel Zamfir , State of democracy in sub-Saharan Africa Democratic progress at risk , European Parliamentary Research Service , European Union , June , 2021 , P.4 .

(24) Victor AO Adetula , OP. CIT. , P. 4.

* حكم اللصوص : هي حكومة يستخدم قادتها الفاسدون السلطة السياسية للاستيلاء على ثروة شعوبهم، عادةً عن طريق اختلاس أو سرقة الأموال الحكومية على حساب عموم السكان . واللفظ مركب من مقطعين باللغة الإغريقية؛ أولهما كلبتو (Κλεπτο) بمعنى لص، وثانيهما قراط (κρატ) بمعنى حُكم .

القانون ، أما فساد الإدارة العامة فيؤدي الى التوزيع غير المتكافئ للخدمات ، حيث يؤدي الفساد الى تآكل القدرة المؤسسية للحكومة وهشاشة الدولة والعنف مثل ما حدث في السنغال وغامبيا وغينيا بيساو^(٢٥).

ان العنف الذي شهدته افريقيا بعد دخولها مرحلة التحول الديمقراطي هو العنف الانتخابي الذي يعد ظاهرة انتشرت في كثير من الدول الافريقية لا بل ان بعد هذه الدول شهدت هذا النوع من العنف لاكثر من مرة حيث يعد العنف الانتخابي في افريقيا ظاهرة وليس واقعة . كما ان هذه الظاهرة لا تقتصر على افريقيا حيث تشير البيانات الى ان ظاهرة العنف الانتخابي منتشرة وان نسبة كبيرة من الانتخابات في جميع انحاء العالم تشهد على الأقل بعض اعمال العنف الانتخابي ، وتقدر بيانات المركز التعليمي ضد العنف (CREV) في الولايات المتحدة الامريكية ان اكثر من ثلاثة ارباع (٧٨٪) من الانتخابات في العالم تعتبر معرضة لخطر العنف الانتخابي . كما وتشير البيانات الى وجود ثلاث أنواع من العنف الانتخابي في اكثر من ٥٠٪ من الانتخابات والعنف المميت في ما يقارب ٣٠٪ من الانتخابات^(٢٦).

اما في افريقيا فان العديد من الدراسات ظهرت لتوضح انتشار ظاهرة العنف الانتخابي حيث تذهب احدى الدراسات بان العنف الانتخابي اثر على (١٩٪-٢٥٪) من الانتخابات في افريقيا^(٢٧).

وفي دراسة لتايلور (الباحث في قسم العلوم السياسية - جامعة دينسون) و سترواس (الباحث في قسم العلوم السياسية - جامعة ويسكونسون ماديسون) وخلال تحليلهم لمجموعة بيانات وجدوا انه من بين ٢٢١ انتخابات جرت في افريقيا بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٨ هنالك ٤٢٪ منها كانت غير عنيفة و ٣٨٪ شهدت مستويات منخفضة من العنف و ٢٠٪ تعرضت لنطاق واسع من العنف^(٢٨).

وفي دراسة أخرى ذهبت الى ان ال ٥٥٪ من الانتخابات الافريقية على الصعيد الوطني شابها العنف الانتخابي للفترة من ١٩٩٠ الى ٢٠١٤^(٢٩). وعليه يمكن القول بأن العنف الانتخابي لم يعد استثناءا لسلمية الانتخابات بل العكس بدأت اعمال العنف تصبح القاعدة الغالبة في الانتخابات التي تجري في الدول الافريقية .

ويلاحظ ان انتشار ظاهرة العنف الانتخابي لا تقتصر على عدد مرات وقوعها بالنسبة الى عدد الانتخابات بل ان انتشارها يعني زيادة اعداد الفاعلين في هذا العنف حيث ان العنف السياسي على الرغم من ان الفاعل الرئيس فيه هم السياسيون الا انهم

(25) Alhaji Ahmadu Ibrahim and Lawan Cheri2 , Democracy, Political Instability and the African Crisis of Underdevelopment , Journal of Power, Politics & Governance, Vol.1 , No.1 , American Research Institute for Policy Development , United States , December / 2013 , P.65 .

(26) Sarah Birch , OP. CIT. , P. 5 .

(27) Dorina Bekoe , Trends in Electoral Violence in Sub-Saharan Africa , Peace Brief No.13 , United States Institute of Peace , Washington DC. , 10/March/2010 , P.1 .

(28) Erik Forsberg , Dangerous elections A study on electoral violence and clientelism , Bachelor thesis , Department of Peace and Conflict Research , Uppsala University , Sweden , 2018 , P.7 .

(29) Mojeed Adekunle Animashaun , OP. CIT. , P.19 .

كابيلاب ٤٨,٩٥٪ من الأصوات مقابل ٣٢,٣٣٪ من الأصوات لصالح تشيسيكيدى ، اندلعت احتجاجا في البلد قوبلت بقمع من قوات امن النظام وحتى الحرس الرئاسي شارك في حالات الاعتقال والقتل بالرغم من ان الحرس الرئاسي مكلف فقط بحماية الرئيس ويحرم عليه اعتقال المواطنين وفقا للقانون الكونغولي^(٣٤).

مما تقدم يمكن القول بأن العنف الانتخابي لا يعد واقعة او حادثة عابرة في افريقيا بل انه يعد ظاهرة اجتماعية وسياسية لها فاعلين متعددين من سياسيين وعصابات ومليشيات وقطاعات من المجتمع وكما يتعدد الفاعلين في هذا النوع من العنف السياسي تتعدد أسبابه كذلك وهذا ما سنتناوله في المبحث القادم .

(34) Kiven James Kewir , Causes of Election violence in Africa , on : <https://demchron-wpengine.netdna-ssl.com/wp-content/uploads/Electoral-Violence-Kewir-et-Gabriel.pdf>.

المبحث الثاني

الأسباب والنتائج السياسية للعنف الانتخابي في أفريقيا

تتعدد أسباب العنف الانتخابي في الدول الأفريقية فمنها ما ينبع من طبيعة المجتمعات الأفريقية ذاتها ومنها ما يتأتى من الظروف الاقتصادية التي تشهدها دول القارة ومنها ما تفرضه البيئة السياسية ، وقد يؤدي سبب واحد من هذه الأسباب الى اندلاع اعمال العنف الانتخابي او ان اعمال العنف الانتخابي تعكس تضايف اكثر من سبب .

المطلب الاول: الأسباب السياسية للعنف الانتخابي ١- الأحزاب السياسية

يلاحظ على اغلب الأحزاب السياسية في الدول الأفريقية انها قد تأسست على أساس الخطوط العرقية في تلك الدول* ، مما سيؤدي الى احتمال نشوب النزاع على أساس عرقي في تلك الدول حيث ان التصويت العرقي لهذه الأحزاب سيؤدي الى ان تريح العرقية الأكبر في الانتخابات بشكل دائم ، وبالتالي يبدو ان التغييرات السياسية تكون غير ممكنة الا من خلال العنف^(٣٥). فعلى سبيل المثال كانت منطقة باوكو في شمال شرق غانا وحسب إحصاء عام ٢٠٠٠ تحتوي على مجموعتين عرقيتين هما كوكاسي ٧٥٪ و مامبروسي ٢٥٪ وكلا المجموعتين ادعت احقيتها في أراضي باوكو ، وأصبحت التوترات بين كوكاسي ومامبروسي أسوأ بعد ظهور الأحزاب السياسية في الساحل الذهبي حيث ظهر حزب المؤتمر الوطني المدعوم من عرقية كوكاسي و حزب شعب الشمال المدعوم من عرقية مامبروسي^(٣٦). وهذا أدى الى جعل هذه المنطقة ماثارا للعنف الانتخابي مع كل انتخابات تجري في البلد ففي عام ٢٠٠٨ حدثت اعمال عنف وتوترات هزت المناطق الشمالية بسبب الصراعات بين كوكاسي و مامبروسي^(٣٧).

مما تقدم يمكن القول بان عدم وجود أحزاب وطنية جامعة في الدول الأفريقية وتحولها الى أحزاب تمثل المصالح الضيقة للعرقيات التي تمثلها سيؤدي الى ان خسارة أي حزب في الانتخابات لا تمثل خسارة سياسية وانما ستمثل خسارة للعرقية التي يمثلها هذا الحزب فتتحول المشاكل والخلافات السياسية الى مشاكل وخلافات اجتماعية .

(٣٥) للمزيد عن نسبة الأحزاب السياسية الأفريقية القائمة على أساس عرقي ينظر :

Nicholas Cheeseman and Robert Ford , Ethnicity As A Political Cleavage , Working Paper No. 83 , Afrobarometer , Ghana , November / 2007 , Pp.15-14 .

(Erin Nicole El Koubi , Ethnic Political Parties and Civil Conflict , Thesis Submitted to the Graduate Faculty of the Louisiana State University , USA , 2016 , P.1

(36) Felix Y. T. Longi , The Kusasi-Mamprusi Conflict in Bawku: A Legacy of British Colonial Policy in Northern Ghana , Ghana Studies, Vol.17 , University of Wisconsin Press , 2014 , P.170 .

. ٢.Dorina Bekoe , OP. CIT. , P (٣٧)

٢- الحروب الاهلية

كانت الانتخابات جزءا من تسويات الحروب الاهلية في بعض الدول الافريقية كما هو الحال مع الكونغو وسيراليون و ليبيريا ففي ليبيريا وبعد سنوات من الحرب الاهلية بين الرئيس تشارلز تايلور و الجماعات المعارضة تم توقيع اتفاق ابوجا للسلام عام ١٩٩٥ وتم اجراء انتخابات عام ١٩٩٧ فاز فيها تشارلز تايلور ب ٧٥٪ من الأصوات^(٣٨). كان أمير الحرب تشارلز تايلور قادراً على الفوز في الانتخابات الرئاسية بسهولة وبدون استخدام الكثير من العنف الجسدي العلني ، حيث استخدم رسالة ضمنية خلال حملته بأنه إذا لم يفز ، فسوف يستأنف الحرب الأهلية في ليبيريا^(٣٩). الا ان الانتخابات لم تنته مرحلة العنف في ليبيريا حيث ما لبث حزب الاتحاد الليبيري للمصالحة والديمقراطية ان تعاون مع مجموعة الحركة من اجل الديمقراطية المسلحة عام ١٩٩٩ وبدأوا بعمليات ضد نظام تايلور مما ادى الى حرب اهلية ثانية في ليبيريا انتهت عام ٢٠٠٣ مع تزايد الضغط الدولي على تايلور الذي هرب الى نيجيريا ومن ثم تم تشكيل حكومة انتقالية للعودة بالبلاد الى الانتخابات متعددة الاحزاب^(٤٠).

ويلاحظ ان الانتخابات لم تؤد الى إحساس الناس في الدول الافريقية بالأمن ، حيث كانت لغة الخطاب السائدة تحتوي على العديد من المصطلحات المستخدمة من قبل الأطراف مغطاة بالمركزية المرتبطة بالمعركة والحرب فعلى سبيل المثال فان الرئيس السراليوني الأسبق (جوليوس مادا بيو) كان يطلق عليه (المعذب) من قبل مؤيديه في إشارة الى ماضيه كقائد للمجلس العسكري في الانقلاب الذي أطاح بنظام حزب المؤتمر الشعبي العام في بداية الحرب الاهلية في عام ١٩٩٢ ، وتحول (مادا بيو) من زعيم حرب الى ممثل حزب سياسي يترشح الى المناصب العليا ، وشهدت العديد من الدول الافريقية في فترة ما بعد الحرب ظهور ما يسمى بـ (أمراء الحرب الديمقراطيين) حيث شارك القادة العسكريون والسياسيون في الجماعات المسلحة سابقا في السياسة الانتخابية وبالتالي فان هنالك العديد من الأسباب الوجيهة تقترح بأن الانتخابات ممكن ان تصبح (ساحات للقتال الجديدة)^(٤١) .

ان استخدام الانتخابات كوسيلة لحل النزاعات والحروب الاهلية في افريقيا أدى الى ان تشارك اطراف النزاع في الانتخابات دون الايمان بجدوى الانتخابات والديمقراطية ولذا فان نتائج الانتخابات اذا لم تكن متلائمة مع مصالحهم فان ذلك سيؤدي الى عودة اعمال العنف مرة أخرى .

(38) Priscilla Hayner , Negotiating peace in Liberia: Preserving the possibility for Justice , hd report , Centre for Humanitarian Dialogue , Geneva , 2007 , P. 6 .

(39) Charles Taylor , Shared Security, OP. CIT. , p.8 .

(40) Stephanie M. Burchard , Electoral Violence in Sub-Saharan Africa: Causes and Consequences , Lynne Rienner Publishers , USA , 2015 , P. 103 .

(41) Mimmi Söderberg Kovacs , The Everyday Politics of Electoral Violence In Africa , in , Violence in African Elections Between Democracy and Big Man Politics , Mimmi Söderberg Kovacs and Jesper Bjarnesen (eds.) , Zed Books , London , 2018 , P. 3 .

٣- الحصانة والإفلات من العقاب :

ان الحصانة السياسية والإفلات من العقاب الذي تتمتع به النخب السياسية حيث ان وكالات تنفيذ القانون فشلت او تجاهلت القبض على المخالفين الانتخابيين ومحاكمتهم لم يترك شك بأن غياب الملاحقة القضائية يؤدي دائما الى المزيد من الجرائم ، حيث يكون اعتقال ومحاكمة مروجي ومرتكبي العنف الانتخابي بمثابة رادع للآخرين^(٤٢).

ففي كينيا وبسبب ضعف الملاحقة القضائية لمروجي العنف بدأت الانتخابات فيها تقترن بالعنف الانتخابي ولهذا وبعد اندلاع اعمال العنف الانتخابي فيها عام ٢٠٠٧ شكلت لجنة وافي* سميت بذلك لان رئيسها القاضي فيليب وافي للنظر في احداث العنف ، وفي تشرين الأول ٢٠٠٨ صدر تقرير لجنة وافي والذي أوصى بخلق محكمة هجينة لملاحقة أولئك الذين يتحملون المسؤولية الأكبر عن العنف الانتخابي والجرائم التي حصلت ، وهذه المحكمة تتكون من مدعي عام وقاضيان من دول الكومنولث وقاضي واحد من كينيا ، وهذا اعتراف من اللجنة بعدم استقلال القضاء الكيني حيث ان السلطة القضائية خاضعة للتدخل المباشر من قبل المسؤولين الحكوميين^(٤٣).

ونكرت لجنة وافي انه « يجب القضاء على هذا الجبن ، يجب القضاء على الإفلات من العقاب في هذا البلد » وبالمقابل ذهبت لجنة ندنغو الخاصة بالتخصيص غير القانوني لأراضي الدولة الى نفس ما ذهبت اليه لجنة وافي حيث اشارت الى « في ظل عدم وجود أي مقاضاة ضد مرتكبي جرائم العنف السياسي ساد التصور بأن المدعي العام لا يمكنه التصرف بفعالية او لا يتصرف على الاطلاق للتعامل مع هؤلاء الجناة وهذا عزز الشعور بالإفلات من العقاب وشجع أولئك الذين يتاجرون بالعنف خلال فترات الانتخابات على الاستمرار في ذلك »^(٤٤).

وكذلك الحال في نيجيريا حيث ان معظم الانتخابات التي جرت فيها شابتها اعمال تزوير وعنف انتخابي مما شجع الطبقة السياسية والموالين لها الى ممارسة العنف الانتخابي في انتخابات عام ٢٠١٩ بسبب غياب نزعة الدولة لملاحقة المخالفين الانتخابيين من خلال أجهزة انفاذ القانون^(٤٥).

يمكن ان تضع القوانين الانتخابية قيودا على استخدام العنف كما ان هيئات إدارة الانتخابات يمكن ان تحدد وفقا للقوانين من يمكنه الترشيح في الانتخابات كما ان هذه

(42) Timothy Onimisi and Omolegbe Leah Tinuola , Appraisal of the 2019 Post-Electoral Violence in Nigeria , Malaysian Journal of Social Sciences and Humanities , Vol.4 , Issue.3 , Malaysia , P.110 .

* لجنة وافي (Waki Commision) : وتألفت من خمسة قضاة ويرأسها القاضي فيليب وافي رئيس محكمة الاستئناف في كينيا و قاضيان من كينيا فضلا عن قاض من نيوزلندا وقاض من جمهورية الكونغو وكان الغرض منها النظر في اعمال العنف الانتخابي التي أعقبت الانتخابات في كينيا عام ٢٠٠٧ وقدمت اللجنة تقريرا النهائي بعد أربعة اشهر .

(43) Steoheb Brown and Chandra Lekha Sriram , The Big Fish Wont Fry Themselves : Criminal Accountability for Pos-Election Violence in Kenya , African Affair , Vol.111 , No.443 , Oxford University Press , March 2012 , P.250 .

(44) Arne Tostensen , Electoral Mismanagement and Post-election Violence in Kenya : The Kriegler and Waki Commissions of Inquiry , Nordisk Tidsskrift for Menneskerettigheter , Vol.27 , No.4 , Norway ,2009 , P.447 .

(45) Timothy Onimisi and Omolegbe Leah Tinuola , OP. CIT , P.110 .

القوانين يمكن ان تنص على قواعد للسلوك الانتخابي والتي يمكن ان تتضمن وضع اتفاق على تجنب خطاب الكراهية والأنشطة الأخرى التي قد تحفز العنف والاستقطاب . ان التصميم المؤسساتي يركز على النظام السياسي والقوانين الانتخابية وهذا التصميم المؤسساتي مهم جدا خصوصا في البلدان التي مرت بتجارب عنف ، وان تصميم قانون انتخابي بدون عقوبات تفرض على من يخالف القانون الانتخابي بما في ذلك صانعي العنف سيدعم ثقافة الإفلات من العقاب ، لا سيما في المجتمعات التي تعرضت الى العنف في السابق حيث من الصعب حظر كل من لديهم ماضي عنيف من السياسة ، ولكن يمكن فرض عقوبات على صانعي العنف من خلال الحد من انخراط صناع العنف المتكررين في الانتخابات^(٤٦).

الا ان الملاحظ ان العقوبات الخاصة بتزوير في الانتخابات في افريقيا غير مجدية لا بل ان بعض هذه الدول عندما عدلت القانون الانتخابي خفتت من العقوبات المفروضة على هذه الجريمة كما هو الحال في نيجيريا عندما نصت المادة (٢٣) من القانون الانتخابي على « أي شخص أ- يحوز بطاقة ناخب بشكل غير قانوني سواء أصدرت باسم ناخب ام لا او ب- يبيع او يحاول بيع بطاقة أي ناخب باسم ناخب ام لا او ج- يشتري او يعرض شراء بطاقة ناخب سواء كان لمصلحته او نيابة عن أي شخص اخر . فانها تعتبر جريمة ويعاقب عند الإدانة بغرامة لا تتجاوز ٥٠٠٠٠٠٠٠ نيرة او السجن لمدة لا تزيد عن سنتين او بكلاهما » ، أما الفقرة الثانية من المادة (٢٤) من نفس القانون فقد نصت على « أي شخص أ- يستخدم الاكراه ، بما في ذلك التهديدات من أي نوع ، مهما كانت الأسباب لمنع شخص او اشخاص من التسجيل كناخب او ناخبين او ب- منع أي شخص اخر من التسجيل كناخب يرتكب جريمة ويكون عرضة لغرامة لا تتجاوز ٥٠٠٠٠٠٠ نيرة ما يقارب (\$١٠٠٠) او السجن لمدة لا تزيد عن ٥ سنوات^(٤٧).

اما في اوغندا فان الممارسات غير القانونية والجرائم الانتخابية المحددة في قانون الانتخابات الرئاسية الاوغندي وقانون الانتخابات النيابية وقانون اللجان الانتخابية تعاقب كلها الأفعال الجنائية بالغرامات والسجن حيث ان جريمة استخدام القوة او التهديد باستخدامها من اجل اجبار شخص على التصويت مثل جرائم (الرشوة وعرقلة الناخبين تصل عقوبتها الى السجن لمدة عامين و الغرامة) . وبموجب الدستور الاوغندي فان مفوضية الانتخابات مكلفة بضمان حرية ونزاهة الانتخابات والاستماع والفصل في الشكاوى الانتخابية التي تنشأ قبل واثناء الانتخابات ، وفي عام ٢٠٠٦ تلقى مكتب شكاوى المفوضية ٢٠٣١ شكوى على الصعيد الوطني ، العديد من هذه الشكاوى نشاط اجرامي اتهامي ، واذا ما وجدت المحكمة العليا بان هنالك نشاط اجرامي فانها ترفع تقرير الى المدعي العام يوصي باتخاذ الإجراءات اللازمة لكن هذا لم يحدث غالبا وانما تم التعامل معها على انها عيوب في العملية الانتخابية يمكن معالجتها بإعادة اجراء الانتخابات ،

(46) Kristine Höglund and Anna K. Jarstad , Strategies to prevent and manage electoral violence : Considerations for policy , Policy & Practice Brief , Issue 001 , The African Centre for the Constructive Resolution of Disputes , South Africa , June/2010 , P.3 .

(47) Laws Governing Elections in Nigeria , Policy and Legal Advocacy Centre , Abuja , P. 13 .

وبالرغم من ان القضاء الاوغندي بذل جهودا كبيرة للتعامل مع الاعتراضات الانتخابية على الفور الا انه كان اقل تركيزا على محاكمة الاعمال الاجرامية التي ارتكبت خلال الانتخابات ، ولهذا فان عدم معاقبة المخالفين قد شجع نوبات متكررة للنشاط الاجرامي من قبل المرشحين والمؤيدين الذين لم يتم التعامل معهم من قبل مؤسسات الدولة^(٤٨). وعليه يمكن القول بأن الحصانات الممنوحة والتي تؤدي الى الإفلات من العقاب او ان تكون هنالك عقوبات لا تتلائم مع الأفعال الجرمية التي يقوم بها الأشخاص ، يمكن ان تؤدي الى تكرار نفس الأفعال في المستقبل مما يؤدي الى ان تشهد الدول الافريقية اعمال عنف انتخابي في الانتخابات المستقبلية .

٤ - الاحتيال والتزوير الانتخابي

ان تزوير الانتخابات يعد مدمرا بشكل خاص في الديمقراطيات الجديدة حيث من المحتمل ان يؤدي التزوير الخطير الى عدم الاستقرار وتآكل مصداقية الحكومة الجديدة الهشة ، والتزوير لا يقتصر على الديمقراطيات الجديدة بل قد تشهده دول ذات مؤسسات ديمقراطية راسخة ولكن ليس بنفس الانتشار^(٤٩).

ويعد تزوير الانتخابات سمة بارزة في الانتخابات في افريقيا ، في كثير من الأحيان يتم التلاعب بالانتخابات لكي يحافظ شاغلي السلطة بمناصبهم ويستخدمون لأجل ذلك سيطرتهم على مؤسسات الدولة لتحديد نتائج الانتخابات ، حيث يتم تصميم المؤسسات الانتخابية بطريقة تمكنها من التزوير ، وان تزوير الانتخابات أصبحت الوسيلة المفضلة لشاغلي المناصب للاحتفاظ بالسلطة بدلا من الوسائل القسرية التي كانت تستخدم سابقا فالانتخابات أصبحت وسيلة للتحايل يستعملها السياسيون الذين يسعون الى إضفاء الشرعية على الممارسة غير المشروعة لاجبار المواطنين على التصويت لصالحهم على خلفية التزوير الانتخابي المتفشي ، حيث ان شاغلي المناصب يجرون الانتخابات ببساطة لإرضاء الجماهير المحلية والدولية وجني الفوائد الدولية كالمساعدات والاستثمارات^(٥٠). ان غياب التلاعب الانتخابي واسع النطاق ينتج عنه نتائج اكثر استقرارا وسلمية حيث هنالك ارتباط مؤكد بين التلاعب بالانتخابات من ناحية والاحتجاج الجماعي السلمي والعنيف من ناحية أخرى^(٥١).

ان الاحتيال والتزوير الانتخابي يؤدي الى ان يفقد المواطنين الثقة في المؤسسات القائمة وبالتالي يلجأون الى استخدام العنف لتحقيق طموحاتهم ومصالحهم والتعبير عن مظلوميتهم بدلا من اللجوء الى هذه المؤسسات .

(48) Preparing for the Polls Improving Accountability for Electoral Violence in Uganda , Human Rights Watch Report , United States of America , 2009 , P.10 .

(49) Rafael López-Pintor , Assessing Electoral Fraud in New Democracies , White Paper Series , International Foundation for Electoral Systems , Washington D.C. , 2006 , P. 5 .

(50) Alexander Makulilo , The future of elections in Africa: Critical Issues and Perspectives , Tanzania Journal of Sociology , Vol. 3& 2 , United Republic of Tanzania , 2013 , P.106 .

(51) Ursula Daxecker et. al. , Fraud Is What People Make of It: Election Fraud, Perceived Fraud, and Protesting in Nigeria , Journal of Conflict Resolution , Vol.63 , No.9 , SAGE Publishing , USA , 2019 , P.2102 .

٥- انتشار الأسلحة

تشتهر قارة افريقيا بانتشار الأسلحة خارج نطاق الدولة في معظم دولها حيث تمتلك شركات الامن الخاصة والافراد العاديين والجماعات المسلحة غير الحكومية أكثر من ٤٠ مليون قطعة سلاح ، وبالمقابل تمتلك القوات المسلحة ووكالات انفاذ القانون في القارة اقل من ١١ مليون قطعة سلاح صغيرة ، ومن بين ٤٠ مليون سلاح ناري بيد المدنيين في افريقيا تم توثيق (٥٨٤١٢٠٠) قطعة سلاح باعتبارها مسجلة رسميا في حين ان (١٦٠٤٣٨٠٠) قطعة سلاح لا تزال غير مسجلة ، مع بقاء وضع الأسلحة المتبقية غير واضح^(٥٢).

ان العنف الانتخابي لا يمكن ان يزدهر الا من خلال انتشار الأسلحة الصغيرة ، فعلى سبيل المثال شكلت الأسلحة الخفيفة تحدي خطير للعملية الانتخابية ومن ثم الديمقراطية في نيجيريا ، فالسياسيين النيجيريين ينظرون الى الانتخابات على انها حرب ومسألة حياة او موت ولذا يقومون بتجنيد الشباب وتزويدهم بالأسلحة والذخائر للفوز في الانتخابات^(٥٣).

٦- التمسك بالسلطة والتضييق على المعارضة

التلاعب بالمعايير الدستورية من قبل الحكام الافارقة يسمح لكي يسمح لهم بالبقاء في السلطة الى ما بعد الحد الأقصى (اكثر من ولايتين) يقوض الديمقراطية ويسبب العنف الانتخابي ففي غينيا نجد بأنه تم عمل تغيير دستوري يسمح للرئيس بالترشح لولاية ثالثة مما أدى الى احتجاج المعارضة والمجتمع المدني والخروج في تظاهرات شابها العنف ، كذلك الحال في ساحل العاج عندما ترشح الرئيس الحسن وتارا الى ولاية ثالثة بعد ان عمل ما اسماه (اصلاح دستوري) مما أدى الى احتجاجات عنيفة من قبل المعارضة^(٥٤).

في كثير من الدول الافريقية تضع السلطات معوقات كبيرة امام مشاركة المعارضة في الانتخابات عن طريق الترهيب والعنف والقيود القانونية والمضايقات القضائية ففي بعض الأحيان يتم توجيه تهمة جنائية ضد مرشحي المعارضة على أسس واهية بينما في حالات أخرى يكون من الصعب تمييز الحقيقة عن الرغبة السياسية بالتلاعب بالعدالة ، فعلى سبيل المثال خلال حملة الانتخابات الرئاسية في اوغندا تم اعتقال مرشح المعارضة بوبي واين على أساس عدة تهمة مما دفعه الى مطالبة المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في وضع البلاد ، اما في السنغال فان زعيم المعارضة والمرشح الرئاسي في انتخابات عام ٢٠١٩ عثمان سنوكو تم اتهامه بالاغتصاب في مناورة ذات دوافع سياسية واثار

(٥٢) نطاق الأسلحة : خارطة تدفقات الأسلحة الصغيرة في افريقيا ، تقرير مشروع الأسلحة الصغيرة بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الافريقي ، سويسرا ، ٢٠١٩ ، ص ٣٢ .

(53) Adegboye Ola Electoral Violence and Arms Proliferation in Nigeria: Causes, Consequences and Way Forward on :https://www.researchgate.net/publication/341598237_Electoral_Violence_and_Arms_Proliferation_in_Nigeria_Causes_Consequences_and_Way_Forward .

(54) Ionel Zamfir , State of democracy in sub-Saharan Africa Democratic progress at risk , European Parliamentary Research Service , European Union , June , 2021 , P.5 .

اعتقاله في اذار / ٢٠٢١ احتجاجات كبيرة وعنيفة من قبل مؤيديه من الشباب ، وفي النيجر اعتقل زعيم المعارضة حما امدو لدوره في الاحتجاجات العنيفة التي أعقبت الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢٠ وذهبت منظمات المجتمع المدني الى ان هذه التهم ذات دوافع سياسية ، اما في تنزانيا فقد تعرضت المعارضة الى المضايقات والترهيب قبل انتخابات عام ٢٠٢٠ ، وفي بنين أدى اصلاح النظام الانتخابي عام ٢٠١٩ الى استبعاد شبه كامل للمعارضة^(٥٥).

٧- استقلالية المؤسسات

تحتاج فترة التحول الديمقراطي الى هيئات انتخابية مستقلة ومقبولة من قبل الأطراف المتنافسة تقوم بإدارة الانتخابات ، وترجع العديد من الإخفاقات الافريقية في تحقيق الديمقراطية الى ضعف الخبرات الانتخابية ، وادى الفشل في انشاء لجان انتخابية مستقلة ليس الى فشل التعزيز الديمقراطي فحسب ، بل تسبب بالضرر أيضا^(٥٦). ويلاحظ على الكثير من لجان الانتخابات في افريقيا بان تشكيلها يتم من قبل السلطة التنفيذية ، ففي اوغندا يعين الرئيس سبعة من أعضاء لجنة الانتخابات بموافقة البرلمان ، اما في رواندا فيتم تعيين مجلس المفوضين المكون من سبعة أعضاء من خلال امر يعده مجلس الوزراء ويوافق عليه رئيس الجمهورية ، أما في تنزانيا فان مفوضية الانتخابات في زنجبار (ZEC) تتكون من سبعة مفوضين يتم تعيين رئيسهم من قبل رئيس زنجبار ، ويتم تعيين مفوضين من قبل الرئيس بناء على توصية رئيس الحكومة ، كما يتم تعيين مفوضين آخرين من قبل الرئيس بناء على توصية زعيم المعارضة في مجلس النواب ، ويتم تعيين عضوا اخر من بين قضاة المحكمة العليا وعضوا اخر يعينه الرئيس وفقا لما يراه مناسبا^(٥٧).

ومن متطلبات استقلال لجان الانتخابات هو ان يكون أعضاؤها في مأمن من العزل السياسي ، حيث ان عدم وجود تنظيم قانوني لمحاسبة وإقالة رئيس وأعضاء مفوضية الانتخابات اثناء فترة تفويضهم في السنغال أدى الى قيام الرئيس بإقالة رئيس مفوضية الانتخابات على أساس ان رئيس المفوضية (فقد الثقة) ، كذلك الحال في نيجيريا عندما قرر الرئيس إبراهيم بابانجيذا عزل رئيس واعضاء المفوضية قبل انتهاء ولايتهم ، وفي سيراليون تم اقالة رئيس وبعض أعضاء مفوضية الانتخابات بعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية لعام ٢٠٠٧ دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة ، ومع ذلك لم يتم رئيس وأعضاء اللجنة في أي من هذه الحالات بتقديم التماس الانصاف الى المحكمة ردا على استغلال السلطة التنفيذية^(٥٨). ان كما ان اللجان الانتخابية قد تكون مفتقرة الى الخبرة

(55) Ibid, P.7 .

(56) Rafael López-Pintor , Electoral Management Bodies as Institutions of Governance , Bureau for Development Policy , United Nations Development Programme , New York , 2000 , P. 19 .

(57) Alexander B Makulilo et. al. Election Management Bodies in East Africa , , Open Society Foundations , Johannesburg , 2015 , P. 7 .

(58) Ismaila Madior Fall et.al. , Election Management Bodies in West Africa , Open Society Foundations , Johannesburg , 2012 , P. 6 .

اللازمة لإدارة الانتخابات أو أنها تتأثر بالتوافقات السياسية ، حيث أن من أسباب العنف الانتخابي في أوغندا عام ٢٠٠١ هو تأخر سن القوانين الانتخابية ، حيث أن قانون الانتخابات الرئاسية تم سنه في ١٢/١٢/٢٠٠٠ مما ترك فترة شهرين فقط لمفوضية الانتخابات لتنظيم الانتخابات^(٥٩).

أن نتائج الانتخابات التي أدت إلى أعمال عنف خطيرة بعد الانتخابات في أفريقيا في كينيا ٢٠٠٧ ونيجيريا ٢٠٠٧ وزيمبابوي ٢٠٠٨ وساحل العاج ٢٠١٠ أظهرت أن الهيئات الانتخابية كانت متواطئة مع المخالفات ولذا فإن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وفي وصفها لأداء مؤسسات الإدارة الانتخابية في أفريقيا بأنها غير جيدة^(٦٠).

أما في زنجبار فإن أحد أهم أسباب العنف الانتخابي هو أن جميع المفوضين في مفوضية الانتخابات الوطنية معينين من قبل رئيس الجمهورية في تنزانيا لمدة خمس سنوات ولهذا ينظر إلى هذه المفوضية من جانب المعارضة على أنها متحيزة ومنحازة إلى الحزب الحاكم ، وفي انتخابات عام ٢٠٠٠ الغت المفوضية ١٦ دائرة انتخابية في زنجبار كانت نتائجها لصالح المعارضة وبعد إعلان النتائج تبين فوز الحزب الحاكم بنسبة ٦٧٪ مقابل ٣٣٪ لصالح المعارضة مما أدى إلى اندلاع أعمال العنف^(٦١).

كما أن عدم استقلالية السلطة القضائية تلعب دوراً مهماً في ظاهرة العنف الانتخابي ، حيث أن الهيئات القضائية المختصة والمستقلة لها دور مهم ومركزي في الديمقراطية ، لذا ففي حالة عدم إصدار المحكمة القرارات في الوقت المناسب وبطريقة نكية وإذا كانت القضاة غير مستقلين وتابعين للسلطة التنفيذية فإن ذلك سيكون مثاراً للعنف الانتخابي ، فضلاً عن أن المحاكم لها دوراً أساسياً ومحورياً في حل النزاعات التي تخلقها الانتخابات^(٦٢). ففي أوغندا أقرت المحكمة العليا بحدوث مخالفات في الانتخابات الرئاسية التي فاز بها موسوفيني عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٦ لكنها لم تكن مستعدة للحكم لصالح مرشح المعارضة وإلغاء الانتخابات الرئاسية . ولذا من غير المرجح أن تقدم المعارضة شكواها إلى المحاكم بسبب الافتقار الملحوظ للحياد والثقة فيتم اللجوء إلى العنف الانتخابي^(٦٣).

وبسبب الشك في استقلالية السلطة القضائية الوطنية بدأت المعارضة في الدول الإفريقية تلجأ إلى المحاكم الإقليمية لتقديم شكواها على الانتخابات كما هو الحال مع قضية حزب الأمل الديمقراطي ضد نيجيريا عام ٢٠١٥ ، وقضية حزب الكونغرس

(59) Roland Schwartz , Political and Electoral Violence in East Africa , Working Papers on Conflict Management , No.2 , Friedrich Ebert Stiftung , Nairobi , 2001 , P.16 .

(60) Paul Otieno Onyalo , Election Management Bodies in Africa: The pity of it all , International Journal of Research and Innovation in Social Science , Vol.4 , Issue.6 , June/2020 , P.176 .

(61) Roland Schwartz , OP.CIT , P.12 .

(62) David K. Leonard , Election and Conflict in Africa : An Introduction , Journal of African Elections , Vol. 8 , No.1 , Electoral Institute for Sustainable Democracy in Africa , Johannesburg , 2009 , P.8.

(63) Stephanie M. Burchard and Meshack Simati , The Role of the Courts in Mitigating Election Violence in Nigeria , Centro de Estudos Internacionais , University of Lisbon , Portuguese , 2019 , P. 132 .

لديمقراطية والتقدم ضد بوركيا فاسو اللتين تم تقديمهما امام محكمة منظمة ايكواس ، وكذلك قضية مارثا كاروا ضد كينيا عام ٢٠١٩ امام محكمة شرق افريقيا للعدالة ، وقضية كريستوفر ميتيكيلا ضد تنزانيا عام ٢٠١١ وقضية هونغو ضد بنين عام ٢٠٢٠ اللتين قدمتا امام المحكمة الافريقية^(٦٤) .

وعليه يمكن القول بأن استقلالية مفوضيات الانتخابات والسلطة القضائية في الدول الافريقية مهم جدا لتحقيق الاستقرار السياسي فيها ، ويجب فصل هاتين المؤسستين عن السلطة التنفيذية وضمان عدم تأثيرها عليها ، لا سيما وان مفوضيات الانتخابات يجب ان تشارك جميع قطاعات المجتمع في اختيارها وليس فقط السلطة التنفيذية او السلطة التشريعية التي يمتلك فيها حزب رئيس الدولة اغلبية المقاعد البرلمانية .

المطلب الثاني: النتائج السياسية

ان للعنف الانتخابي العديد من النتائج السياسية لعل من أهمها ان اللجوء الى العنف الانتخابي والحصول على نتائج منه قد يهدد الديمقراطية ذاتها ويعطي انطباعا لدى المستخدم لهذا العنف بأنه يمكن ان يستخدمه في الانتخابات القادمة وبالتالي يكون العنف استراتيجية انتخابية^(٦٥).

كما ان من نتائج العنف السياسي انه قد يؤدي الى تغيير قواعد اللعبة السياسية كما حصل في كينيا بعد العنف الانتخابي عام ٢٠٠٧ وبعد ما يقرب ٤٠ يوما من وساطة الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي توصل الطرفان (الحكومة والمعارضة) في ٢٨ / شباط / ٢٠٠٨ الى توقيع (اتفاق مبادئ الشراكة والحكومة التوافقية) حيث اتفق الطرفان على انتهاء العنف وحل الازمة السياسية من خلال إقرار قانون الوفاق الوطني والمصالحة (٢٠٠٨) الذي أنشأ حكومة وحدة وطنية أقيمت على كيباكي رئيسا للبلاد وتولى اودينجا منصب رئيس الوزراء الجديد^(٦٦).

وفي عام ٢٠١٠ وافق كل من كيباكي و اودينجا على تعديل الدستور وتم اجراء استفتاء على الدستور المعدل ودخل حيز التنفيذ في ٢٧/اب/٢٠١٠ وعمل هذا الدستور على التقليل من سلطة الرئيس وأعطى المزيد من الاستقلالية للمؤسسات الرئيسية كالقضاء والشرطة وحرّم خطاب الكراهية وقلل من المركزية وساهم بالتنمية العادلة وإصلاح قطاع الامن^(٦٧).

وبالرغم من انه قد يبدو ان العنف الانتخابي أدى الى (نتائج إيجابية) في كينيا

(64) James Thuo Gathii and Olabisi D. Akinkugbe , Judicialization of Election Disputes in Africa's International Coruts , Law and Contemporary Problems , Vol. 84 . No. 181 , Schulich School of Law , Dalhousie University , Canada , 2021 , P. 182 .

(65) Erik Forsberg , Dangerous Elections : A Study on Electoral Violence and Clientelism , Uppsala University , Sweden , 2018 , P.8 .

(66) Seung Yeon Cho, et.al. , Preventing Post-Election Violence Based on the Kenyan Experience , Stanford University , United Stated , 2015 , P.6 .

(67) Abdullah Boru Halakhe , Ethnic Violence , Elections and Atrocity Prevention in Kenya , Occasional Paper Series , No.4 Global Centre for the Responsibility to Protect , New York , 2013 , P.9 .

حيث أدى تقاسم السلطة الى اجراء تعديلات على الدستور وطبيعة النظام السياسي مما يؤدي الى تحقيق الاستقرار ، الا ان ذلك لا يعني ان مثل هذه التجربة يمكن ان تنطبق على الدول الافريقية الأخرى كما ان اتفاقات تقاسم السلطة لم تحمي الدول من العنف الانتخابي فعلى سبيل المثال شهدت كينيا اعمال عنف انتخابي في انتخابات عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٧ ، كذلك الحال مع زيمبابوي فبعد عقد اتفاق تقاسم السلطة في عام ٢٠٠٩ شهدت اعمال عنف انتخابي في عام ٢٠١٨^(٦٨).

ومن المخاطر السياسية لتقاسم السلطة في الدول الافريقية هو انه في حالة نجاح الطرف الخاسر في الوصول الى اتفاق تقاسم السلطة مع الطرف الفائز في الانتخابات فان ذلك سيؤدي الى جعل السياسيين والأحزاب السياسية الخاسرة في دول افريقية أخرى تلجأ الى العنف الانتخابي كاستراتيجية للوصول الى تقاسم السلطة .

عندما ينتشر العنف الانتخابي فانه يميل الى احداث عواقب مثل انخفاض دعم النظام وعدم رضا المواطنين عن الديمقراطية ، ومن الاثار السياسية للعنف الانتخابي البعيدة المدى هو الاثار المتعلقة بنزاهة العملية الانتخابية وترسيخ الديمقراطية بشكل عام ، ان استخدام العنف الانتخابي يؤدي الى تقليل جودة المنافسة الانتخابية في المستقبل كما يؤدي الى فقدان المواطنين ثقتهم في الانتخابات مما يؤدي الى تراجع المشاركة السياسية^(٦٩).

ان العنف الانتخابي قد يتضمن رسالة الى الناخبين لتعبئتهم الى التصويت او لمنعهم من الاقبال على الانتخابات ، وبالفعل أدت دراسة لبروفسور ميشيل برايتون (أستاذ في جامعة ميشيغان) ان الناخبين الذين واجهوا تهديدات بالعنف الانتخابي كانوا اقل احتمالا للتصويت في الانتخابات القادمة في نيجيريا^(٧٠).

فعلى سبيل المثال فانه في نيجيريا نجد بأن نسبة التصويت في انتخابات عام ٢٠٠٣ ارتفعت حوالي ١٠٪ عن نسبة التصويت في انتخابات عام ١٩٩٩ ويرجع ذلك الى ان المواطنين النيجيريين كانوا يشكون في رغبة الجيش في تسليم السلطة الى المدنيين في عام ١٩٩٩ اما في انتخابات عام ٢٠٠٧ فان فرض المرشحين وتزوير الانتخابات من قبل حزب الشعب الديمقراطي الحاكم أدى الى انخفاض المشاركة الانتخابية بنسبة ١٢٪ ، وبسبب اعمال التزوير والتخويف وتكرار العنف الانتخابي في الانتخابات السابقة انخفضت نسبة مشاركة النيجيريين في انتخابات عام ٢٠١١ بنسبة ٥,١٪^(٧١).

(68) Pedzisai Sixpence et. al. , Options for Post-Election Conflict Resolution in Africa , International Journal of Law and Public Policy , Volume.3 , Issue.1 , Melange Publications , India , 2021 , P.54 .

(69) Tonya Dodez , Voting Against Violence: The Role of Civic Engagement in African Elections , Ostrom Workshop , Indiana University Bloomington , United States , 2020 , P.5 .

(70) Carlos Shenga and Amilcar Pereira , The Effect of Electoral Violence on Electoral Participation in Africa , in , Three Decades of Elections in Africa : What Have We Learned about Democracy , Centro de Estudos Internacionais , France , 2019 , P.147 .

(71) Agu Chinonyelum F , Democracy , Election and Political Participation in Nigeria : 2011-1999 , Journal of Policy and Development Studies , Vol.9 , No.5 , Centre for Social Science Research , Nigeria , November/2015 , P.117 .

وهذا ما دفع رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة في نيجيريا البروفيسور اتيرو جيجا الى الإعلان عن اسفه قائلاً « هنالك لا مبالاة من الناخبين في نيجيريا والتي لم تعد مثيرة للجدل »، حيث ان الانتخابات في نيجيريا بدأت تشترك بسمة الاضطراب والعنف واستخدام القوة والاعتقال وتزوير الانتخابات حتى اصبح ذلك مرادفا للثقافة السياسية في نيجيريا^(٧٢). كما ان العنف الانتخابي يخلق حالة من الخوف لدى المواطنين من العنف والترهيب السياسي مما يؤدي الى العزوف عن المشاركة في الانتخابات فعلى كما هو الحال مع المواطنين في زامبيا حيث ان مسح (افروبارومتر) * وضح بأن المواطنين الزامبيين كانوا يخشون الترهيب السياسي والعنف اثناء الانتخابات بنسبة ١٧٪ بعد انتخابات عام ٢٠٠٦ وارتفعت هذه النسبة الى ٢٩٪ بعد عام ٢٠١١ ثم ارتفعت النسبة الى ٣٥٪ بعد انتخابات عام ٢٠١٦ مما اثر على نسبة المشاركين في التصويت^(٧٣). وقد يؤدي العنف الانتخابي الى تدخل الجيش ووقوع انقلاب عسكري وهو ما حدث في النيجر وغينيا ، حيث انه في عام ١٩٩٩ تلاعب مامادو تانجا بدستور ١٩٩٩ واراد عرضه على الاستفتاء الشعبي في محاولة لإطالة امد سيطرته على السلطة بعد انتهاء فترة الولايتين المقررة دستوريا وادى ذلك الى ازمة سياسية وتظاهرات عنيفة أدت الى انقلاب عسكري في ١٨/شباط/٢٠١٠ أدى الى إزاحة تانجا وانشأت المجلس الأعلى لاستعادة الديمقراطية . اما في غينيا فانه في عام ٢٠١٠ اجرت انتخابات عامة (الجولة الأولى في تموز والجولة الثانية في تشرين الثاني) وفاز في الانتخابات زعيم المعارضة ديالو الفا كوندي بنحو ٥٣٪ من الأصوات مقابل من الأصوات لصالح سيلو دالين . وادى رفض نتائج الانتخابات الى احتجاجات وصدامات وعنف انتخابي مما أدى بالجيش الى اعلان حالة الطوارئ وهيمنت القوات المسلحة على الحياة السياسية في غينيا^(٧٤).

كما ان العنف الانتخابي قد يكون سببا مفضيا الى الحرب الاهلية فعلى سبيل المثال فان اعمال العنف الانتخابي في المدة من ١٩٩٣ الى ١٩٩٤ في جمهورية الكونغو وضع الأساس لحربها الاهلية عام ١٩٩٧ ، فبعد اعلان نتائج الانتخابات التشريعية في حزيران / ١٩٩٣ وفوز الرئيس باسكال ليسوبا اعترض المرشحين الآخرين دينيس ساسو نغيسو و برنارد كوليلاس على نتائج الانتخابات مما أدى الى اندلاع العنف على يد مليشياتهم ، وفي عام ١٩٩٧ اندلعت اشتباكات بين المليشيات الموالية لساسو نغيسو

(٧٢) افروبارومتر : وهي شبكة بحثية مستقلة تعمل دراسات استطلاعية واحصائية حول المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في أفريقيا ومقر أمانتها في أكرا - غانا . *

(D. A. Falade , Political Participation in Nigerian Democracy: A Study of Some Selected Local Government Areas in Ondo State, Nigeria , Global Journal of Human-Social Science , Vol.14 , Issue.8 , : Global Journals Inc , USA , 2014 , P.17 .

(73) Michael Wahman , Pre-election violence and territorial control: Political dominance and subnational election violence in polarized African electoral systems , Journal of Peace Research , Vol.57 , No.1 , SAGE Publication , USA 2020 , P.99 .

(74) Khabele Matlosa and David Dossou Zounmenou , The Tension Between Militarisation and Democratisation in West Africa , A Comparative Analysis of Niger and Guinea , Journal of African Elections , Vol.10 , No.2 , Electoral Institute for Sustainable Democracy in Africa , South Africa , 2011 , P.

و باسكال ليسوبا نتيجة الخلاف حول القواعد الانتخابية ومحاولة انصار ليسوبا وقف العملية الانتخابية والادعاء بمحاولة ساسو نغيسو لاغتيال ليسوبا مما أدى الى استيلاء ساسو نغيسو على القصر الرئاسي واستمرت الحرب الاهلية لمدة عامين وفقد فيها حوالي ١٥٠٠٠ شخص واودت بحياة اكثر من ٢٠٠٠٠ اخرين (٧٥).

كما قد يؤدي العنف الانتخابي الى تدخل إقليمي او دولي فعلى سبيل المثال فبعد فوز (الحسن وتارا) في انتخابات ٢٠١٠ في ساحل العاج رفض الرئيس غباغبو تسليم السلطة له ، وهذا ما دفع المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (ECOWAS) الى ان تهدد في كانون الأول / ٢٠١٠ بان المنظمة ستستخدم القوة لطرد غباغبو من السلطة *، وفي ١١/ ابريل / ٢٠١١ شنت الأمم المتحدة عملية (ليكورن) وعملت على اعتقال غباغبو من المقر الرئاسي وبدأت قوات الأمم المتحدة بالتعاون مع القوات الفرنسية بعمل دوريات في ابيدان والسيطرة على الجسور والنقاطات الرئيسية وجمع الأسلحة واستقبال المقاتلين المسرحين الموالين لغباغبو (٧٦).

كما أدى العنف الانتخابي في ساحل العاج الى تدخل المرتزقة الليبيريين الذين بدأوا بمساندة غباغبو وفي أيلول/٢٠١١ شنوا عدة هجمات عنيفة على القرى العاجية على الحدود الليبيرية كما بدأت الميلشيات العاجية المؤيدة لغباغبو تستخدم الأراضي الليبيرية لشن الهجمات على بعثة الأمم المتحدة في ساحل العاج (UNOCI) وعلى المدنيين وبعد ان تم شن هجوم من الأراضي الليبيرية أدى الى مقتل سبعة جنود من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة اطلقت الحكومة الليبيرية في ٩/ حزيران / ٢٠١٢ حملة عسكرية سميتها (إعادة الامل) لمنع تدفق المقاتلين الليبيريين الى ساحل العاج ومنع المواطنين العاجيين الموالين لغباغبو من استخدام الأرض الليبيرية كقاعدة للهجوم على ساحل العاج (٧٧).

اما في بروندي وبعد محاولة الرئيس ببيير نكورونزيزا الحصول على ولاية ثالثة ثارت مظاهرات رافضة لذلك لأنه عمل غير دستوري ومخالف لاتفاقية اروشا للسلام والمصالحة* ، وادى ذلك الى عنف قبل الانتخابات واثائها وبعدها وخلال شهرين من العنف الانتخابي نرح حوالي ١٢٧٠٠٠ بروندي ، وبسبب العلاقات المتوترة بين رواندا والكونغو نجد بأن كل منهما دعم احد اطراف النزاع حيث ان الكونغو (امبونزاكور)

(75) Dorina Bekoe , OP. CIT. , P.3 .

* بتاريخ ١٠/١٢/١٩٩٩ وقعت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بروتوكول خاص بإنشاء الية للأمن الجماعي تم تسميتها (الية منع الصراع وادارته وحله وحفظ السلم والأمن) لمنع الصراعات الداخلية وادارتها وحلها ودعم الامن والاستقرار داخل المجموعة .

(76) Ivory Coast United Nations Operation in Côte d'Ivoire (UNOCI) , World Peace Foundation , on : <https://sites.tufts.edu/wpf/files/07/2017/Ivory-Coast-brief.pdf>

(77) Jeremy Allouche and Janet Adama Mohammed , Cross-border Violence as an External Stress: Policy Responses to Cross-border Dynamics on the Border between Côte d'Ivoire and Liberia , Institute of Development Studies , University of Sussex , United Kingdom , 2014 , p.16 .

* اتفاقية اروشا :وهي الاتفاقية الموقعة في اروشا - تنزانيا في ٤/اب/١٩٩٣ بين حكومة رواندا والجهة الرواندية المتمردة التابعة لت (بول غاما) لانتهاء الحرب الاهلية الرواندية التي استمرت لمدة ثلاث سنوات وكانت برعاية منظمة الوحدة الافريقية والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا .



الجناح الشبابي لحزب بيبير نكورونزيزا والذي مارس اعمال عنف واسعة ، وفي المقابل دعمت رواندا المعارضة وأصبحت ملاذا امنا لأعضاء المعارضة الفارين من العنف الحكومي في بوروندي^(٧٨).

اما في زيمبابوي فعندما بدأ حزب زانو ZANO PF بقيادة الرئيس موغابي بتنفيذ اعمال عنف منظمة ضد المواطنين الزيمبابويين الذين صوتوا لصالح المعارضة في انتخابات مارس/٢٠٠٨ ، فان دولة جنوب افريقيا أصدرت تصريحا يسمح بنقل الأسلحة والذخيرة الصينية عبر جنوب افريقيا الى زيمبابوي لمساندة نظام موغابي^(٧٩).

مما تقدم يمكن القول العنف الانتخابي شأنه شأن الحروب الاهلية والتمردات له قابلية على عبور الحدود والانتشار الإقليمي ويرجع ذلك الى التداخل العرقي بين الدول الافريقية (مما يؤدي الى تأييد عرقي عابر للحدود) أو الى تأييد الدول الإقليمية لطرف من اطراف النزاع ، وهذا سيؤدي الى تزايد العنف

(78) Lenka Homolkova , Transnationalisation Potential of Electoral Violence in Burundi , Journal of African Elections , Vol.16 , Issue.1 , Electoral Institute for Sustainable Democracy in Africa , South Africa , June/2017 , P.133 .

(79) Norma Kriger , The Politics of Legal Status for Zimbabweans in South Africa , in , Zimbabwe's New Diaspora : Displacement and the Culture Political of Survival , Joann Mcgregor and Ranka Primorac (eds.) Berghahn Books , New York , P.89 .

الخاتمة

يعد العنف الانتخابي من اهم معوقات التحول الديمقراطي في افريقيا في الوقت الحاضر حيث انه على الرغم من دخول الدول الافريقية مرحلة التحول الديمقراطي الا انها بقيت في اطار الديمقراطية الانتخابية ولم تستطع ان تتجاوزها الى تعزيز وتطوير الديمقراطية ولهذا فان بقاء تلك الدول على شكليات التحول دون جوهره سيؤدي غالبا الى فشل هذه التجربة ومن اهم عوامل فشلها هو عدم وجود مؤسسات قادرة على تنظيم المشاركة السياسية للمواطنين وتوزيع القوة بين القوى السياسية مما يؤدي الى ان يلجأ الطرف السياسي الخاسر والذي هو غالبا يمثل مجموعة عرقية معينة الا العمل على تغيير المعادلة لصالحه عن طريق اثاره العرقية التي تسانده ضد نتائج الانتخابات وبسبب عجز معظم الدول الافريقية عن إيجاد حل لذلك فانها ستبقى تشهد اعمال عنف انتخابي في المستقبل . وفي ختام بحثنا توصلنا الى عدة نتائج أهمها :

١- العنف الانتخابي هو نتاج العملية السياسية المشوهة التي سادت الدول الافريقية منذ تسعينات القرن الماضي والى الان .

٢- بعض الدول الافريقية شهدت عملية التحول الديمقراطي كتسوية للحروب الاهلية وتم منح حصانات لامراء الحرب والمقاتلين مما أدى الى افلاتهم من العقاب لا بل اصبح امراء الحرب هم القوى السياسية المتنافسة في الانتخابات مما يعني انه في حالة لم تكن النتائج مطابقة لتوقعاتهم فانهم سيلجأون الى حمل السلاح مرة ثانية ، لا بل ان بعض الدول الافريقية وبعد اعمال العنف الانتخابي منحت العفو للمشاركين فيه مما يعني انه من الممكن ان يعتقد الكثير من المواطنين بانهم يمكن ان يلجأوا اليه وسيتم منحهم العفو في المستقبل .

٣- التعددية السياسية في افريقيا أصبحت مستوعب للتعددية المجتمعية حيث ان كل حزب سياسي يمثل عرقية او قبلة معينة وبالتالي فان أي اختلاف على نتائج الانتخابات سيتحول من خلاف سياسي الى صراع اجتماعي .

٤- ان محاولة شاغلي المناصب التنفيذية في الدول الافريقية البقاء في السلطة يدفعهم غالبا الى محاربة المعارضة والتضييق عليها والسيطرة على المؤسسات التي يفترض ان تكون مستقلة والعمل على تزوير الانتخابات مما يؤدي الى عدم قدرة المعارضة عن التعبير عن نفسها الا عن طريق اللجوء الى العنف لاسيما بعد ان تكون نتائج الانتخابات ليس في صالحها .

٥- ان من نتائج العنف الانتخابي السياسية هي انها قد تغير قواعد اللعبة السياسية وتنتقل النظام السياسي من نظام الأغلبية الى نظام التمثيل النسبي لاقامة نوع من الديمقراطية التوافقية لارضاء جميع الأطراف كما حدث في كينيا .

٦- ان العنف الانتخابي يمكن ان يكون سببا في عزوف المواطنين عن المشاركة في الانتخابات كما هو الحال في نيجيريا .

٧- ان من اشد مخاطر العنف الانتخابي الداخلية انه قد يتم استخدامه من قبل

الأطراف الخاسرة كاستراتيجية للحصول على مكاسب في كل عملية انتخابية تجري في المستقبل ، كما انها قد تؤدي الى اعمال عنف سياسي اشد خطرا مثل الانقلاب العسكري كما حصل في النيجر وغينيا ، او قد تؤدي الى حرب أهلية كما هو الحال مع ساحل العاج .

٨- يعد العنف الانتخابي مدخلا للقوى الإقليمية والدولية للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة التي تشهد مثل هذا النوع من العنف السياسي حيث ان الدول الإقليمية والدولية ستعمل على دعم اطراف النزاع مما يؤدي الى تأزم الموقف بدلا من حله .